

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج

كلمة السيد علي العريض
رئيس الحكومة

في إفتتاح الندوة الدولية حول

" تعبئة كفاءات المهاجرين من أجل التنمية في دول شمال
إفريقيا والشرق الأوسط : توظيف أمثل للكفاءات الشابة
المهاجرة "

تونس-نزل قولدن توليب -قمرت 13 ماي 2013

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

معالي الوزراء،
السادة والسيدات ممثلي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الدولية
السادة والسيدات الخبراء
ضيوف تونس الأكارم
حضرات السادة والسيدات

يسعدني في بداية كلمتي أن أرحب بكم جميعا وأن
أشكركم على إختيار تونس لتنظيم هذه الندوة الدولية التي تهتم
بتعبئة كفاءات المهاجرين وخاصة الشباب منهم من أجل التنمية في
دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهو مشغل نشارككم القناعة
بأهميته في زمن تشهد فيه تيارات الهجرة تحولات عميقة دفعت
ببلدان المنشأ وبلدان الإقامة على حد السوي إلى البحث عن أفضل
السياسات لرصدها والإستفادة من إيجابياتها والحدّ من تأثيراتها
السلبية.

ومن منطلق إيماننا بأن مواطنينا المقيمة بالخارج هم جزء
لا يتجزأ من المجموعة الوطنية، فقد سعينا منذ إندلاع ثورتنا

المجيدة إلى رَأب الصدع الذي كان مستفحلا بينهم وبين بلادهم في الماضي وإستجبنا في ظرف وجيز إلى طلبهم الأساسي المتمثل في ممارسة مواظنتهم كاملة وفي مقدمتها تشريكهم في إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، لضمان تمثيليتهم فيه، وفتح الأبواب أمامهم لتلبية رغبتهم في تقديم مساهمتهم لتنمية بلادهم.

وقد هيأنا لذلك المناخ الملائم الذي يوقر لهم الحوافز والتشجيعات لتوظيف طاقاتهم الإستثمارية المادية واللامادية، و أرسينا معهم علاقات ثقة قوامها الحوار المتواصل مع ممثليهم والإصغاء لمشاغلمهم في تونس وفي الخارج، وأحدثنا كتابة دولة للهجرة والتونسيين بالخارج إقتناعا منا بضرورة إيلاء ملقهم المكانة الإستراتيجية التي هو جدير بها . كما أننا عاقدون العزم على توسيع مشاركتهم في الشأن الوطني بإحداث مجلس للتونسيين بالخارج سيكون هيكلًا تمثيلاً يبلغون من خلاله صوتهم ومقترحاتهم ويجسّمون مشاركتهم الفاعلة في إدارة شؤونهم بصفة خاصة وشؤون بلادهم بصفة عامة.

على أننا، وبالرغم مما حققناه، فإننا نعتبر أننا لازلنا في مرحلة تأسيسية تستدعي منا توطيدا أكبر للعلاقة بين تونس وجاليتها وإستشرافا للمستقبل وتأقلا مع المتغيرات.

فالمعطيات المتوقرة لدينا تدعونا إلى البحث عن أفضل الطرق لتنمية التحويلات التي تمثل حاليا خمس الناتج الداخلي الخام، وإلى تصويب إستعمالاتها لخدمة التنمية والإستثمار في حين لا تزال تخدم أغراضا إستهلاكية بنسبة 96%.

كما أننا لازلنا نجابه، على غرار بلدان أخرى ، هجرة خيرة ما عندنا من كفاءات بنسبة كبيرة، بالرغم مما وقّرته المجموعة الوطنية لتكوينهم وتحمل مصاريف دراستهم وإقامتهم بالخارج.

حضرات السادة والسيدات،

لقد شهدت التيارات المهاجرة في طبيعتها وفي تركيبتها تطوّرات هامة تحت تأثير التحولات الكبرى الإجتماعية والإقتصادية والجغرافية السياسية التي طبعت النصف الثاني من القرن الماضي.

كما أثرت السياسات المهاجرة الإنتقائية لبلدان الإقامة في خصائص المهاجرين الذين إرتفعت كفاءاتهم المهنية، وكثر عدد

النساء فيهم، وأصبحوا أكثر اندماجا في بلدان الإقامة في ذات الوقت الذي توطدت فيه علاقتهم ببلدان المنشأ بسبب سهولة التنقل وتوفر الأدوات الحديثة للاتصال.

وقد صاحب هذه التحوّلات تغيير في نوعية العلاقة التي تربط المهاجرين ببلدهم الأصل وفي نظرتهم لمجتمعاتهم الأصلية وطرق تفعيل التزاماتهم تجاهها.

وفي خضمّ هذا التطور الذي أصبحنا نلمس نتائجه بصفة متسارعة، أصبحت المجموعة الدولية تشعر بعمق العلاقة بين الهجرة والتنمية، أكثر من أي وقت مضى ، خاصة بعدما تنامي وعيها بما تخزنه الجاليات المهاجرة من طاقات كامنة يمكن توظيفها في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

و قد أبرزت دراسات البنك العالمي أهمية الموارد المالية المتوفرة لدى المهاجرين حيث قدّرت التحويلات المالية التي تمرّ عبر القنوات الرسمية في اتجاه البلدان النامية بما قيمته 372 مليار دولار أمريكي سنة 2011 . أما من ناحية رأس المال الإجتماعي والبشري، فقد أشار نفس البنك إلى أن ثلث المهاجرين الجدد إلى

بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية هم من حاملي الشهادات العليا.

وإستنادا إلى هذه المعطيات، يمكن الإقرار أولاً بالدور الهام الذي أصبح يلعبه المهاجرون في المبادلات الإقتصادية بين بلدان المنشأ و بلدان الإقامة وما يتوقّر لديهم من طاقة على بعث مشاريع قادرة على دفع حركية التشغيل وتطوير البنى التحتية في مجتمعاتهم المحلية، شريطة توقّر الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الملائمة ودرجة الدعم الذي تقدّمه الدولة لجاليتها المهاجرة.

ومن ناحية ثانية ، وبالنظر إلى الصبغة الإنتقائية للهجرة نحو بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، فإنه يخشى أن تتفاقم هذه الظاهرة من جرّاء التسيّخ السكاني الذي تعرفه هذه البلدان ومداهمة الأزمة الإقتصادية لها منذ سنتي 2007 و 2008 ممّا جعل التنافس يحتدم بين عدد كبير منها على إستقطاب الكفاءات المهاجرة وإدماجها.

ويستدعي هذا الأمر من دول المنشأ و أعني هنا بصفة خاصة بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط إكتساب الأدوات الكفيلة بمتابعة هذه التحولات وتقييم أهمية هجرة الكفاءات لإعتماد السياسات المناسبة بمشاركة السلط العمومية ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين.

وفي هذا الإطار، فقد سجلنا منذ بداية الألفية تحركا إيجابيا لمنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والمفوضية الأوروبية لدرس ظاهرة هجرة الكفاءات ودعم القدرات المؤسسية لبلدان المنشأ، لكننا نعتقد أن هذه المبادرات و الجهود التي بذلتها البلدان المصدرة للعمالة لا تزال تحتاج إلى رؤى عملية وتطبيقية تجعل من هجرة الكفاءات قاسما مشتركا ومربحا لبلدان المنشأ وبلدان الإستقبال في الآن نفسه.

حضرات السادة والسيدات،

إننا في تونس، وبحكم تجربتنا المتواضعة مع هجرة الكفاءات، وخاصة الشابة منها، نعتقد أن هذه الظاهرة ستتواصل وفي مستوى عال خلال السنوات القادمة بحكم فارق التنمية بين

بلداننا والبلدان المستقبلية وبالنظر إلى أهمية معدلات البطالة لدى أصحاب الشهادات العليا في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

والسؤال المطروح هنا : كيف العمل ليستفيد من هذه الظاهرة الأطراف الثلاثة المعنية، أي بلدان المنشأ وبلدان الإستقبال والمهاجرون أنفسهم؟

إنّ الأجوبة عن هذا السؤال يمكن أن تكون عديدة ومختلفة، لكن ما يمكن أن يجمع بينها، في إعتقادي، هو ضرورة إعتقاد منهجية تشاركية تقوم على الحوار المتواصل وتقاسم الأدوار والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

ولعلّ من أوكد الأولويات التي تطرح في هذا المجال، هو إحكام التنسيق بين الهياكل المكلفة بالتشغيل لتطوير الإعلام حول أماكن الشغور، والقطاعات المستوعبة والكفاءات المتوقّرة في بلدان المنشأ وبلدان الإستقبال حتى ندعم في الآن نفسه فرص الهجرة المنظمة للكفاءات وفرص العودة المدروسة للطلبة المتحصّلين على شهادات بالخارج وإمكانيات الهجرة الدائرية من الجنوب إلى الشمال أو من الشمال إلى الجنوب لفترات طويلة أو

قصيرة مع ضرورة تيسير إجراءات الإنتداب ورفع الحواجز أمام عودة الكفاءات التي تريد تقديم خدماتها في بلدها الأصل لفترات محدودة زمنيا.

كما إن ما يدعو إلى التنسيق المطلوب، هو ما نلاحظه من هدر لطاقات الكفاءات المهاجرة حيث أبرزت آخر الإحصائيات أن نسبة 33% من أصيلي شمال إفريقيا والشرق الأوسط يشغلون وظائف دون مؤهلاتهم العلمية والتقنية، وهو أمر يستدعي تشريك المشغلين في القطاع الخاص لإيجاد الحلول الملائمة له وتدارك تداعياته.

وإعتبارا للنجاحات التي حققتها عدد من الكفاءات المهاجرة، وما يربطها ببلدانها الأصلية من علاقات، نرى ضرورة توظيفها وجعلها تقوم بدور نشيط يمكن أن يتخذ شكل إلتزام سياسي نحو قضايا البلد أو إلتزام جمعياتي في إطار تشبيك أكاديمي علمي أو تنموي أو إلتزام ببعث المشاريع الإقتصادية و توظيف التجارب المهنية.

ومهما كان شكل تحويل الخبرات فإن تفعيله يبقى رهين
التقاء إرادات أطراف مختلفة وإحكام التنسيق بينها وأعني هنا
المهاجرين أنفسهم وممثليهم والسلط العمومية الوطنية والمحلية
ببلدان المنشأ وبلدان الإقامة والوكالات المتخصصة في التشغيل
وإسناد التنمية والمشغلين أنفسهم.

حضرات السادة والسيدات،

هذه بعض الخواطر أردت أن أساهم بها في ندوتكم هذه،
وإني على علم بأن ما ستتناولونه من مواضيع حول تعبئة الكفاءات
من أجل التنمية ، والشابة منها على وجه الخصوص، ليست بالأمر
الهيّن لتشعب العلاقة بين الهجرة والتنمية من جهة ولصعوبة
إحداث التقاطعات الإيجابية في هذا المجال بين البلدان المصدرة
والبلدان المستقبلة.

لكّني على يقين بأن ما تمتازون به من تخصّص عال
وخبيرة واسعة في هذا المجال بالإضافة إلى تنامي الوعي الدولي
بأهميته ستكون عوامل كفيلة بإنجاح أعمالكم.

كما أني على ثقة بأن نتائج ندوتكم سيكون لها الصدى الذي تستحقه خلال تقديم الوثيقة الخاصة بها سواء إلى الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية الذي سينظم هذه السنة، أو الندوة الدولية للأمم المتحدة حول السكان والتنمية التي ستلتئم في السنة القادمة.

مع تجديد شكري لكم جميعاً وترحابي بكم بتونس،
أتمنى لكم التوفيق والسلام.